نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع المشتركة للصندوق والبنك الدولي

لجنة الصندوق لتسيير السياسات تسعى إلى تحقيق اقتصاد عالمي متوازن قادر على توليد فرص العمل

١٢ إبريل ٢٠١٤

السيد شانموغاراتنام، اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (إلى اليمين) مع السيدة لاغارد، صندوق النقد الدولي: دعت اللجنة البلدان إلى تحويل تركيزها إلى الأجل المتوسط، مع التشديد على الإصلاحات الهيكلية. (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- الاقتصاد العالمي يكتسب مزيدا من القوة لكن النمو يظل متفاوتا ودون المستوى
- قادة المال حول العالم يتعهدون بالعمل معا لتحفيز التعافي
- الإصلاحات الهيكلية أساسية لتوليد فرص العمل وإطلاق النمو القابل للاستمرار

مع اكتساب الاقتصاد العالمي مزيد من القوة، أكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ضرورة تحويل البلدان تركيزها من سياسات الأجل القصير إلى الأجل المتوسط، مع التشديد بصفة خاصة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو المتوازن القادر على الاستمرار وتوليد فرص العمل.

صرح السيد ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة، الذي ترأس الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، قائلا "إننا بحاجة إلى توازن جديد في السياسات يلبي احتياجات مرحلة جديدة من التعافي الاقتصادي العالمي".

وقال: "ليس المقصود بذلك هو الإيقاف المفاجئ للسياسات الاقتصادية الكلية – وخاصة السياسات النقدية – التي تدعم التعافي، لكنه يعني زيادة التركيز إلى حد كبير على الإصلاحات الهيكلية".

المخاطر القديمة والجديدة

أبرز السيد ثارمان بعض المجالات الرئيسية الجديرة بالاهتمام البالغ، وفقا لما أعلنته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

فإلى جانب الحاجة للإصلاحات الهيكلية – مثل إصلاح خلل الميزانيات العمومية، وتقوية الأنظمة المصرفية، وزيادة فعالية أسواق العمل – أشار السيد ثارمان إلى بعض أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي. ومن أهم ما يثير القلق المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي – ليس مجرد المخاطر الموروثة وإنما المخاطر الجديدة أيضا، مثل زيادة مديونية الشركات في بعض البلدان والتي لم يواكبها نمو في الاستثمار.

وأعرب كذلك عن قلقه إزاء المخاطر المستمرة من تقلب التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة. وترجع زيادة المخاطر جزئيا إلى تغير هيكل التمويل العالمي – فالأمر لا يقتصر على زيادة حجم التدفقات الرأسمالية وإنما تغير تكوينها أيضا.

وقال ثارمان إن المخاطر الجغرافية–السياسية تقتضي أيضا توخي اليقظة، مشيرا إلى قيام الصندوق بدور بارز في المساعدة على استقرار الأزمات الجغرافية–السياسية والحد من المخاطر الاقتصادية المصاحبة.

تحسين النمو وليس مجرد زيادته

أكدت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، ضرورة الحفاظ على التعافي العالمي بالسعي لتحقيق نمو أفضل وأكثر احتواء وتوازنا.

وأشارت إلى التأييد القوي الذي أبدته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بشأن جدول أعمال السياسات العالمية الذي طرحته، مما يعد بمثابة تشجيع للصندوق على المضي قدما فيما يمكن أن يقدمه للمجتمع العالمي من أجل تحفيز النمو.

وقالت لاغارد إن جهود الصندوق في مجال عدم المساواة تدعم مساعيه لتحقيق النمو الاحتوائي. وأضافت أن النمو عالي الجودة – الذي تراعى فيه عوامل مثل تغير المناخ والتدهور البيئي – يحظى بنفس الأهمية القصوى. ويدخل هذا الأمر أيضا ضمن مجالات التركيز في عمل الصندوق.

وقالت لاغارد: "عملنا على إلغاء دعم الطاقة؛ وسننشر قريبا نتائج عملنا بشأن تحديد سعر صحيح للطاقة". وفيما يتعلق بكل القضايا ذات الأهمية الاقتصادية الكلية، قالت سيادتها إن الصندوق سيقدم التحليلات ويعمل مع بلدانه الأعضاء لمساعدتها في متابعة مسار النمو الذي تختاره.

إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق

أعرب كل من السيد ثارمان والسيدة لاغارد عن أسفه لاستمرار التأخر في دفع عجلة الإصلاحات المعنية بنظام الحصص والحوكمة في الصندوق والتي سبق الاتفاق عليها في ٢٠١٠. وقال ثارمان "إن هذه الإصلاحات المعنية بالصندوق ليست مجرد إصلاحات مؤسسية، وإنما إصلاحات ستسمح لنا بالعيش في عالم أفضل وأكثر أمانا، لأن الصندوق يقدم سلعا عامة بالغة الأهمية".

وفي مؤتمر صحفي عقد في ١١ إبريل حول اجتماع مجموعة العشرين، ذكر السيد ثارمان أن هناك "نوايا طيبة كثيرة" بين الوزراء لإيجاد سبيل للمضي قدما في مسألة الحصص وأن هناك توافقا في الآراء حول الأهمية المطلقة للحفاظ على مستويات قوية وكافية من الموارد لدى الصندوق.

وقالت السيدة لاغارد: "لدينا في الوقت الحالي مسار للتقدم"، مشيرة إلى الموعد النهائي الذي حددته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بنهاية عام ٢٠١٤ للمصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠. وما لم يتم الالتزام بهذا الموعد النهائي فسوف يضع الصندوق خيارات للخطوات القادمة.

المؤتمرات القادمة

ذكرت السيدة لاغارد أن العمل في البلدان منخفضة الدخل لا يزال من أولويات الصندوق. وسوف تنظم المؤسسة، بالتعاون مع حكومة موزامبيق مؤتمرا في مابوتو في يومي ٢٩ و٣٠ مايو لحصر التقدم الذي حققه الأداء الاقتصادي القوي في إفريقيا، وازدياد صلابته في مواجهة الصدمات، وأهم التحديات المستمرة على مستوى السياسات الاقتصادية. ومن المقرر أن يتابع هذا المؤتمر ما تم تنفيذه بموجب مؤتمر تنزانيا لعام ٢٠٠٩ الذي ساهم في تحفيز الدعم الدولي لإفريقيا بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨.

وقالت السيدة لاغارد إن الصندوق يشارك أيضا بفعالية في جهود بلدان التحول العربي، وأضافت أن ثلاثة من بلدان المنطقة – هي المغرب وتونس والأردن – تشارك حاليا في برنامج مدعم بموارد الصندوق. وينظم الصندوق أيضا مؤتمرا في يومي ١١ و١٢ مايو في العاصمة الأردنية عمّان لتشجيع الحوار الإقليمي حول الرؤية الاقتصادية لبلدان التحول العربي. ويشارك في رعاية هذا المؤتمر كل من الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

روابط ذات صلة:

طالع البيان

شاهد الفيديو

الموقع الإلكتروني لاجتماعات الربيع

آخر تقييم للآفاق العالمية

لاغارد: التغلب على ثلاث عقبات